

## دور البحث العلمي في تطوير الإنتاج الزراعي في الدول العربية

أ.د نادر نورالدين محمد  
كلية الزراعة جامعة القاهرة

### مقدمة

يعتبر البحث العلمي المحور الرئيسي للأمن الغذائي والتنمية الزراعية والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وملاحقة الزيادة السكانية والتأقلم مع تغيرات المناخ. (إعلان منظمة الأغذية والزراعة عام 1996 خلال مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد في روما إيطاليا خلال الفترة من 13 - 17 نوفمبر).

ويعمل البحث العلمي الزراعي على اكتشاف التكنولوجيات والتقنيات الحديثة التي تساعد المزارعين في الزراعة وسرعة الإنجاز كما تعمل على زيادة إنتاجية مزارعهم ومساعدتهم لزيادة دخولهم وخروجهم من دائرة الفقر. ومن مهام البحث العلمي أيضا الاهتمام بالبيئة ومنع التلوث الناتج عن الزراعة واستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات ومنظمات النمو والتلوث بالفلزات الثقيلة أو من تلوث مياه الري أو من بعض الحاصلات المحورة وراثيا وتأثيراتها على المياه السطحية والجوفية وعلى تلوث التربة وتدهور إنتاجيتها مع الحفاظ على كل من التوازن والتنوع الإحيائي في البيئة الزراعية وعدم التسبب في اختفاء واضمحلال بعض الحشرات الاقتصادية أو الجمالية والميكروبات المفيدة للتربة وللنبات. ويضاف إلى كل السابق أن من أهداف البحث العلمي تطوير تقنيات استعادة الأراضي الزراعية المتدهورة وغير المستخدمة باستخدام تقنيات حديثة لاستصلاح الأراضي ومعالجتها والمساعدة على التوسع الزراعي وزيادة الرقعة الزراعية. كما أضيف حديثا الاهتمام بالاستدامة في الإنتاج الزراعي « الاستدامة في الزراعة هي الحصول على أقصى محصول ممكن من الأراضي الزراعية مع الحفاظ على صحة التربة وخصوبتها وسلامتها عالية الإنتاجية للأجيال القادمة» وكما تسلمناها خصبة ومنتجة فلنسلمها للأجيال القادمة خصبة ومنتجة.

وتركزت جهود البحث العلمي خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي على زيادة إنتاجية الحبوب والحاصلات الإستراتيجية الاقتصادية والثروة الحيوانية والداجنة والمزارع السمكية وهي التخصصات التي سيطرت على نحو 80% من الأبحاث. وعلى الرغم من أن الزيادة في إنتاجية الغذاء في العالم تفوق معدلات الزيادة السكانية إلا أن هناك نحو 20% من الفقراء والجوعى على مستوى العالم يتركزون في الدول النامية يعانون من عدم إمكانية الحصول على الغذاء أو الوصول إليه سواء بسبب الظروف الاقتصادية أو الصراعات والاقتتال.

وعلى الرغم من ذلك، ما زالت الرابطة بين البحوث الزراعية والتنمية الزراعية ضعيفة في العديد من البلدان بسبب نقص القدرات المؤسسية، والبيئات التمكينية، والاستثمار الكافي.

ويأمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD 2022 أن يغير هذا الوضع عن طريق الدعم المالي والتقني من الدول المتقدمة في الإتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية. ويعمل الصندوق على أن تكون مشروعات البحوث الزراعية من أجل التنمية في الحقول، وتضمن أن تكون التكنولوجيات والممارسات الجديدة ملائمة وتتماشى مع طلبات المزارعين. وتهدف البحوث الزراعية من أجل التنمية إلى تحسين قدرة صغار المزارعين والمجتمعات الريفية، وخاصة الشباب والنساء، على الصمود، وسبل عيشهم، وأمنهم الغذائي.

وتدعم مبادرة البحوث الزراعية من أجل التنمية في «الإيفاد» ما يلي:

إيجاد تكنولوجيات مناصرة للفقراء.

تيسير تبادل المعرفة وتوثيق نتائج البحوث.

إنشاء شراكات بين مؤسسات البحث العلمي وحقول الإنتاج.

تحسين الروابط بين مؤسسات البحوث وبرامج الأمن الغذائي.

إبراز الأدلة التي تظهر فعالية الأساليب الجديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي والقدرة على الصمود، بهدف وضعها أمام صانعو القرار والسياسات.

البحوث العلمية الزراعية بين القدرة المالية والاحتياج

ترى منظمة الأغذية والزراعة أن دور البحث العلمي والإرشاد الزراعي مهم للغاية

في تطوير وزيادة الإنتاج الزراعي خاصة في الدول النامية والمستوردة للغذاء، كما أنها تزيد من فرص الابتكار الزراعي. ففي البلدان النامية، يستطيع الابتكار معالجة معظم التحديات التي تواجه الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. غير أن بلداناً نامية كثيرة ليست لديها موارد مالية كافية لتنمية قدراتها على الابتكار بصورة أفضل. وأن نشاطات مؤسسات البحوث الزراعية فيها غالباً ما تتأثر سلباً بسبب ندرة الاستثمارات وضعف الموارد والادارة المالية، إلى جانب القيود والمحددات في استراتيجيات نقل التكنولوجيا. ففي عام 2008، على سبيل المثال، لم يزد ما أنفقته البلدان ذات الدخل المنخفض عن 3% من إجمالي النفقات العالمية في مجال البحوث والتنمية الزراعية. وتسعى منظمة الأغذية والزراعة لسدّ هذه الفجوة من خلال المساهمة في إحداث تحوّل في نظم الابتكار الزراعي لدى البلدان الأعضاء فيها. ويقصد بنظم الابتكار الزراعي «جميع الأفراد والمنظمات والمؤسسات التجارية التي تأتي بمنتجات وعمليات وأشكال تنظيمية بهدف استخدامها من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية».

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على تطوير بيئة تمكينية ومشجّعة ومن أجل تعزيز مؤسسات البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الريفي الوطنية، وتبنّت المنظمة نهجاً نظامياً يشتمل على خمس مجالات عمل رئيسية هي:

### تنمية القدرات

بمفهوم نظم الابتكار الزراعي في تشكيل مؤسسات هذه البلدان وسياساتها. وهذا يشمل نظم الابتكار الزراعي، والنظم المتفرعة عنها بكافة مستوياتها ومؤسسات كل واحدة منها (منظمات المزارعين ونظم تقديم المشورة وخدماتها، ونظم البحوث، والمؤسسات التجارية الخاصة،...)، وذلك باستخدام إطار تنمية القدرات.

### الأدوات

تشجيع تأسيس الشبكات والتشارك في المعلومات والتفاعل المتبادل بين الجهات الفاعلة المتعددة في مجال نظم الابتكار الزراعي والنظم المتفرعة عنها. كما تدعم المنظمة البلدان الأعضاء في تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصال من أجل تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة والمقدرة على الوصول إلى المعلومات.

## التكنولوجيات الحيوية

تقديم المساعدة للبلدان الأعضاء لتنمية قدراتها في مجال التكنولوجيات الحيوية الزراعية و المسائل ذات الصلة من خلال التعاون الفني والتدريب، كما تقدم لهذه البلدان المشورة بشأن تطوير استراتيجيات وطنية للتكنولوجيا الحيوية وأطر السلامة الحيوية.

### الشراكات

تشجيع نشاطات البحوث والتنمية الزراعية من خلال شراكاتها مع مجموعة كبيرة متنوعة من الشركاء الدوليين الآخرين.

### السياسات والاستراتيجيات

تشجيع إدخال وتطوير الابتكار الزراعي الشامل في بلدانها الأعضاء، حيث تركز على المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة ومنظماتهم الأهلية، وذلك من خلال تقديم المشورة المباشرة للبلدان في مجال السياسات والمساعدة في تطوير البرامج والاستراتيجيات والسبل اللازمة لتنفيذها. كما تقوم المنظمة بإعداد دراسات في مجال السياسات. وقد أشارت المنظمة إلى العديد من النقاط الرئيسية لأهمية البحوث وكذا الأمور

التي عاني منها البحث العلمي الزراعي خلال العقود الماضية والتي تتمثل في:- أثبتت نشاطات البحوث والتنمية الزراعية أنها تعطي أعلى معدلات العوائد من بين جميع استثمارات التنمية الريفية.

لم يتجاوز إنفاق البلدان ذات الدخل المنخفض على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية في 2008 نسبة 3% من الإنفاق العالمي.

ارتفع الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية خلال الفترة من 2000 إلى 2008 بنحو 5.6 مليار دولار (+22%). وكانت الصين (+2.1 مليار دولار) والهند (+0.6 مليار دولار) هما المحرك الرئيسي لهذا النمو.

في 2008 جاء 46% من الإنفاق العمومي العالمي على نشاطات البحوث والتنمية الزراعية من البلدان ذات الدخل المتوسط، وذلك مقابل 39% في عام 2000.

هذا وتختلف مهمة البحوث الزراعية العلمية في الدول المتقدمة عن الدول النامية إلا أنها إجمالاً تحصر على رفع فعالية الإنتاج الزراعي ونوعيته، مما يتيح دخلاً لائقاً لحياة المزارع، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود الإيكولوجية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال تتلخص مهام البحوث الزراعية العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي :

- حماية المحاصيل والماشية من الآفات والأمراض.
  - تطوير النوعية والسلامة للمنتجات الزراعية.
  - تحديد أفضل الأغذية للإنسان من الطفولة إلى الشيخوخة.
  - الاستدامة للأرض الزراعية وللموارد الطبيعية الأخرى.
  - ضمان الربحية للمزارعين.
  - الحفاظ على أسعار معتدلة للمستهلكين.
  - المرجع: قميتي عفاف- بوفاتح فريحة 2019.
- وبشكل عام يعتمد الإنتاج الزراعي على:-**

البحوث الزراعية، ومسئولياتها تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وتجديد الأصناف دوريا سواء عالية الإنتاجية أو المقاومة للإصابات الحشرية والمرضية أو المتحملة للحرارة والعطش وأملاح الترب الزراعية، خاصة تلك الأصناف التي تنكسر مقاومتها بعد فترة للحشرات والأمراض أو تتغول عليها الحشائش بما يستلزم احلالها بأصناف جديدة أقوى، وكذلك تطوير إنتاجية المواشي من اللبن واللحم وحمائتها من الأمراض وكذلك الدواجن والأسماك، والعمل على ترسيخ البحث العلمي لزيادة دخول المزارعين وجعل الزراعة مهنة مربحة ضمانا لاستمرار المزارعين في مهنة الزراعة. الإرشاد الزراعي الذي ينقل نتائج وثمار البحوث الزراعية إلى الحقول ويقنع المزارعين بتطبيقها وتبنيها، كما يقوم جهاز الإرشاد الزراعي بتجميع المشاكل التي يعاني منها المزارعون ليقوم بنقلها إلى معامِل وحقول البحث العلمي لوضع حلول علمية لهذه المشاكل ثم العودة بالحلول والنتائج إلى الحقول والمصانع الخاصة بالتصنيع الزراعي، بالإضافة إلى نقل صعوبات نقل التقنيات العلمية الحديثة في الحقول وبين المزارعين إلى المراكز البحثية

جموع وجهود المزارعين، وهم المنوط بهم الجهد الحقلية الأكبر بخدمة وإدارة التربة والمياه والحاصلات بمختلف صنوفها والمواشي والدواجن، وإضافة الأسمدة والمبيدات بالمعدلات الموصى بها، والحفاظ على الموارد المائية سواء كانت سطحية

أو جوفية وعدم إهدارها أو تلوثها ومعها الحفاظ على الترب الزراعية خصبة وعالية الإنتاجية وفي النهاية إنتاج مُنتج زراعي صحي وآمن وغزير، يرضى عنه المستهلك ويحقق للمزارع الربح العادل.

وبشكل عام فيمكن إيجاز أهم أهداف البحث العلمي في الحاضر والمستقبل فيما يلي:-  
التكنولوجيا الحيوية الرئيسية: والتي تعمل على حسن استغلال الموارد المائية والأرضية وتطبيق التنمية الزراعية المستدامة التي تحقق أعلى إنتاجية ممكنة وتحافظ على خصوبة التربة الزراعية، واستنباط الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية والاهتمام بمدخلات الإنتاج وتوفيرها بصورة فعالة وغير مرهقة لميزانيات المزارعين وأهمها التقاوي (البذور والحبوب) والأسمدة والمبيدات ومنظمات النمو، وكذلك مخرجات الإنتاج وتقليل الإهدار في الحقول بعد الحصاد وفي النقل وفي أسواق الجملة والتجزئة والتخزين وتوفير تقنيات حفظ المحصول لأطول فترة ممكنة وبشكل آمن وصحي (مثل صوامع تخزين الحبوب وثلاجات الحفظ في الأسواق وسيارات نقل المحصول وتوفير الميكنة والآلات الزراعية التي تساهم في ذلك)، كما أستجد عليها أبحاث الحاصلات والمواشي والأسمك المتأقلمة مع الاحترار العالمي ومع زيادة الانبعاثات الغازية الضارة وتحمض مياه البحار والمحيطات وحماية الشواطئ ومقاومة غمر الأراضي الزراعية بمياه البحار المالحة نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحار بسبب تغيرات المناخ وذوبان جليد القطبين والقمم الثلجية للجبال شاهقة الارتفاع، مع استنباط التقاوي والأصناف الجديدة عالية التحمل لتركيزات الأملاح المرتفعة في الأراضي التي تعاني من اقتحام مياه البحار المالحة لها ومليهاها الجوفية.  
إدارة الموارد الزراعية: وخاصة الموارد المائية والأرضية والثروة الحيوانية والداجنة والسمكية وزيادة حفظ التربة للماء ورفع كفاءة الري، والحفاظ على الموارد المائية من الفقد والإهدار والتلوث وحفظ الترب الزراعية من الانجراف بالرياح أو النحر بالمياه أو من نضوب العناصر الغذائية والتملح والحفاظ على التنوع والتوازن الأحيائي والحفاظ على الأصناف النباتية والميكروبية المفيدة وتقليل استخدام مختلف الكيماويات من أسمدة ومبيدات وهرمونات وغيرها.

تحليل السياسات: وتحديد الفجوة الغذائية والفجوة المائية وكيفية التعامل معها

وتحسينها، ومعها سياسات توازنات الأسعار سواء لمدخلات الإنتاج أو لأسعار البيع للمستهلك من المنتج الزراعي والغذاء، والاستخدام العادل للمدخلات والحفاظ على الاستدامة في الزراعة والمياه والتربة والإنتاج الزراعي، والحد من الفقر في الريف وزيادة الدخل للمزارعين.

سياسات التأقلم مع تغيرات المناخ: والتأقلم يعني «تقليل الأضرار» ومحاولة تجنبها خاصة في القطاع الزراعي ذو الهشاشة المرتفعة للتغير المناخي، حيث من المتوقع أن يتراجع إنتاج الغذاء في العالم بنحو من 12-20%، وأن تتراجع الموارد المائية بنسبة 6% وأن تستهلك النباتات كميات أكبر من المياه لإنتاج نفس الكمية التي كانت تنتجها من الغذاء ومختلف المنتجات الزراعية بسبب ارتفاع درجات حرارة كوكب الأرض. وطبقا لمنظمة الأغذية والزراعة 2020 تشير التقديرات إلى أنه تم استثمار نحو 47 مليار دولار أمريكي في البحث والتطوير الزراعيين في القطاع العام على مستوى العالم في 2016، ما يمثل أقل من 1 في المائة من إجمالي الناتج الزراعي العالمي.

وأشارت المنظمة أيضا إلى إن الإنفاق متفاوت للغاية. فقد كانت تسع دول مرتفعة الدخل مسؤولة عن حوالي 60 في المائة من هذه الاستثمارات بينما كان الإنفاق في بلدان الدخل المنخفض لا يتجاوز 2 في المائة فقط من إجمالي العالمي. ففي عام 2015 عقدت منظمة الأغذية والزراعة شراكة مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية لتنظيم ورشة عمل دولية بعنوان «نحو رصد أفضل للاستثمارات في البحوث الزراعية في أوروبا». وخلال الاجتماع، نوقشت مع صانعي السياسات توصيات متعلقة بمنهجيات جديدة لجمع البيانات بشأن الاستثمارات في البحوث الزراعية.

### التقنية الحديثة والبحث العلمي في القطاع الزراعي العربي

يتمثل التحدي الحقيقي للزراعة العربية في قدرة الدول العربية على التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة بكافة أنواعها لزيادة الإنتاج الزراعي ولمواجهة الفجوة الغذائية المتزايدة الناجمة عن عجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الاحتياجات الغذائية الرئيسية خاصة وأن المنطقة العربية هي الأعلى استيرادا للغذاء بنسب تتجاوز 65% خاصة من القمح والحبوب وزيوت الطعام والبقول والألبان وأن المائدة العربية تتكون من 83% من الحبوب والبقول. وتتصدر التقنية الحيوية

قائمة تلك التقنيات حيث تشمل الهندسة الوراثية والتحور الجيني رغم التحفظات العديدة بشأنه عالميا وأوروبيا، ثم تقنيات زراعة الأنسجة والأجنة. وتعتبر التقنية الحيوية والتلقيح الصناعي من سلالات عالية النوعية إحدى الوسائل لتحسين الإنتاجية وخفض تكاليف الوحدة المنتجة وتطوير نوعية المنتجات وتماشيها مع نمط الاستهلاك، وتحسين إمكانات تصنيع وحفظ المنتجات الزراعية. وتعتبر تقنية «الاستشعار عن بعد» من النماذج الفاعلة التي يمكن توظيفها في تنمية وتطوير الزراعة ومعها استخدام الطائرات المسيرة لإضافة الأسمدة والمبيدات وقياس رطوبة التربة ومدى حاجتها للري أو للتسميد ووصول المحصول إلى حد الحصاد، وذلك من خلال رصد العوامل المناخية والتغيرات البيئية ومسح الموارد الأرضية والمائية، وكذلك رصد المساحات التي تعاني من الجفاف والمهددة بالتصحّر، وفي تطوير التلقيح الصناعي، وتقنيات أشعة الليزر في تسوية التربة لرفع كفاءة الري. وتمثل المكافحة الحيوية أحد التقنيات الزراعية الحديثة التي أخذت في الانتشار للقضاء على الآفات الضارة دون استخدام المبيدات الكيماوية. وقد ركزت غالبية الدول العربية، في مجال تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة، على تحقيق التنمية الرأسية لزيادة إنتاجية وحدة المساحة من التربة ومن وحدة المياه التي تهدف إلى تحقيق معدلات سريعة ومتنامية في الإنتاج والإنتاجية. وعلى الرغم من التقدم السريع في الابتكارات وتطور التقنيات الحديثة، إلا أن معدلات استخدام بعضها مازال دون المستويات التي وصلت إليها كثير من الدول النامية. هذا إلى جانب التحديات الجديدة التي أصبحت تواجه وصول تلك التقنيات إلى الفئات المستهدفة والتي تتمثل في احتكار الشركات الكبرى لإنتاج أصناف البذور والسلالات المحسنة عالية الإنتاجية والصالحة للزراعة لمرة واحدة فقط لضمان الاعتماد على هذه الشركات في الزراعات والعودة إليها سنويا، مع إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكريس حقوق الملكية الفكرية لهذه الشركات المحتكرة لإنتاج التقاوي الزراعية لمختلف الحاصلات. استراتيجية التنمية الزراعية العربية 2020-2030 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2022)



## البحث العلمي الزراعي:

على الرغم من أهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في إحداث تغييرات تقنية، إلا أن السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في الدول العربية لم تضع البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التجريبي في المنطقة العربية تتراوح بين 0.2 - 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول العربية، مقابل نحو 2.8 في المائة في الدول المتقدمة. وبلغ متوسط كثافة الكوادر العاملة في البحث والتطوير العلمي في الدول العربية حوالي ثلث معدلات الكثافة على المستوى العالمي. وتنتشر البطالة في أوساط الباحثين في بعض الدول العربية نظراً لعدم قدرة مراكز البحوث المتخصصة على استيعابهم. وكنتيجة لضعف الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير التقني، جاءت محصلة الأداء البحثي التطبيقي محدودة وضعيفة الفاعلية ومحدودة الفاعلية، حيث لم تتجاوز مشاركة الباحثين العرب في الجهود البحثية العلمية في بداية الألفية الثالثة لتطوير التقنيات في مجال الإنتاج الزراعي 0.3 في المائة مقابل 31 في المائة و10 في المائة في الولايات المتحدة والدول النامية على التوالي. وتعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي في الدول العربية من محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة، والتي من بينها نظم استنباط الأصناف باستخدام الهندسة الوراثية، وزراعة الأنسجة، وزراعة الأجنة والزراعة الرقمية والزراعة الذكية وغير ذلك من مجالات التقنية التي أحدثت طفرات تقنية في العديد من الدول. وقد ضاعف من الأثر السلبي لهذه الظاهرة محدودية احتكاك الباحثين العرب بنظائرهم على المستوى الدولي للتعرف على الإنجازات التي تحققت، وإمكانيات نقل وتوطين المناسب منها إلى البيئات الزراعية العربية. هذا إلى جانب أن العديد من الهيئات البحثية الزراعية العربية تعمل بدون خطط بحثية واضحة وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية لا تكاد تغطي رواتب الباحثين. وفي إطار اهتمام الدول العربية بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، فقد تغيرت المفاهيم وفتح المجال أمام شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم الإسناد اللازم للمنتجين الزراعيين، وذلك للمشاركة في الارتقاء بالتقنيات الزراعية المطبقة خاصة في

المجالات الزراعية التصديرية. وتتمثل جهود القطاع الخاص بنقل وتوطين التقنية في مجال الإنتاج الزراعي في الدول العربية في إنتاج البذور والشتلات لأصناف نباتية ذات إنتاجية عالية باستخدام نظم الإكثار الحديثة، وفي تقديم خدمات متطورة في الإرشاد الزراعي، وفي ترويج الصادرات الزراعية بتوفير المعلومات اللازمة لإرشاد المنتجين والمصدرين، وتقديم الخدمات في مجال تصميم وتنفيذ شبكات الري المتطور وبوجه خاص في المناطق حديثة الاستصلاح. وبالرغم من الدور الإيجابي الذي بدأ يؤديه القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مجالات نقل وتوطين التقنيات الحديثة، فإن فاعلية هذا الدور مازالت محدودة إذ تنحصر في مجالات الزراعة التصديرية ذات العائد الأعلى دون الاهتمام بالحاصلات الإستراتيجية التي تستوردها البلدان العربية خاصة الحبوب والزيوت والبقول والسكر. وينبغي للعديد من مؤسسات المجتمع المدني أن تمارس أدواراً فعّالة لخدمة أعضائها نظراً لضعف الدعم المالي المتاح لها. وفي هذا الإطار فإن تدعيم قدرة هذه المؤسسات يستلزم توجيه اهتمام خاص للتشريعات والنظم المنشأة لهذه المؤسسات من ناحية، وإلى كيفية تقديم الدعم والإسناد الذاتي لها لتستمر في أداء دورها، من ناحية أخرى. (نفس المرجع السابق)

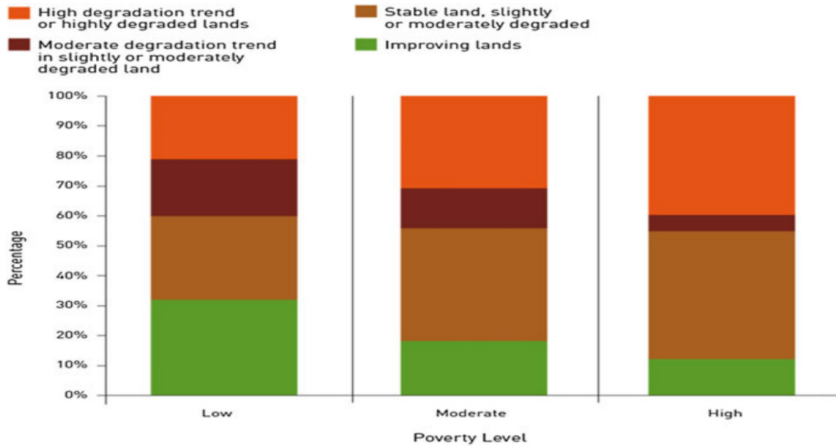
### التمويل والائتمان الزراعي

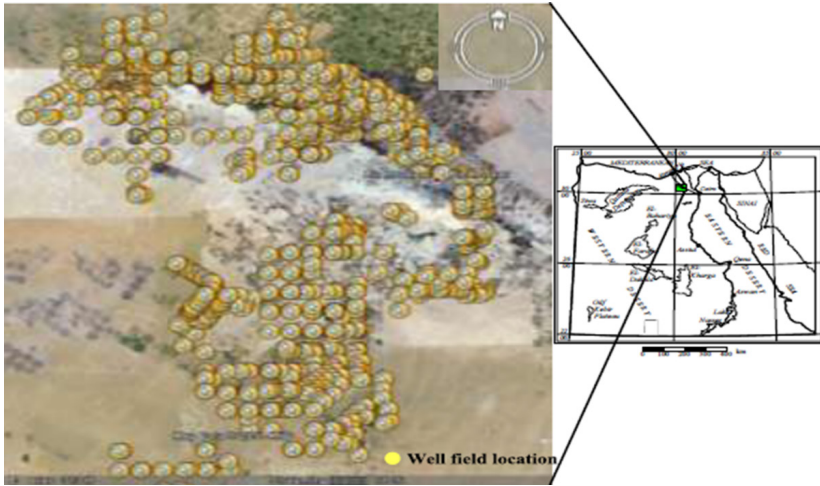
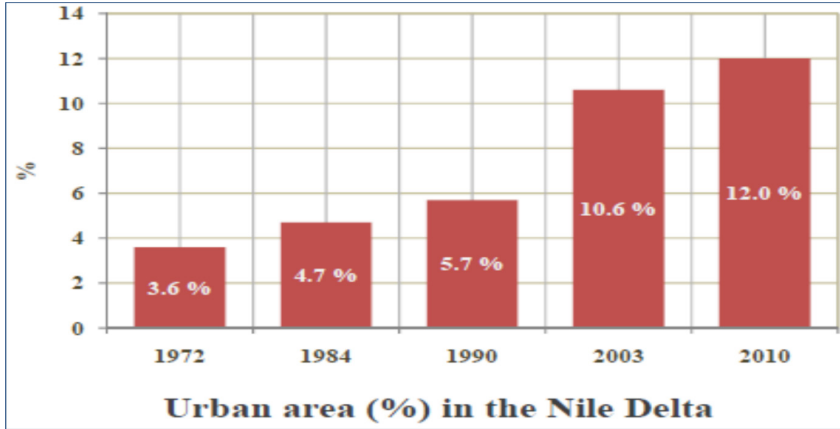
لم يحظى التمويل والائتمان الزراعي طويل الأجل المطبق في العديد من الدول العربية بأولوية متقدمة نسبياً قياساً بالقروض قصيرة الأجل، على الرغم من أهمية التمويل طويل الأجل في إدخال الأنماط التقنية الأكثر حداثة إلى حيز ملموس من مجمل ما تقدمه التطبيق، حيث تشير المعلومات إلى أن نصيب القروض قصيرة الأجل تبلغ نحو 85 مؤسسة من مؤسسات التمويل للزراعة والمزارعين. وقد أضعف ذلك بدوره من قدرة القاعدة العريضة من المزارعين على تبني الأنماط التقنية الأكثر تطوراً مما أثر بالتالي على معدلات التطوير التي تحققت في العديد من أنماط الزراعة التقليدية. كما أدخلت بعض الدول العربية تعديلات جوهرية على سياساتها التمويلية الزراعية، مثل تقليص أو إلغاء الدعم الائتماني بحيث ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتعادل أسعار الفائدة التجارية. وبالرغم من أن هذه التعديلات قد تم تطبيقها في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها

تلك الدول، إلا أن هذه السياسات زادت من الصعوبات التي تواجه صغار المزارعين في تبني أساليب تطوير وتحديث الزراعة. المرجع البنك الدولي 2022.

يتسم الوضع البيئي في الدول العربية بالتدهور المستمر نظراً لعدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن قلة الوعي وضعف السياسات المرتبطة بالبيئة. ولم تحظى خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة، مما ساهم في زيادة معدلات التلوث والتدهور للموارد المائية والترتب الزراعية بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة ومنظمات النمو والهرمونات، مما ترتب عليه تلوث المنتجات الزراعية والتربة والمياه. كما دمرت مناطق طبيعية لاستخدام كميات كبيرة من أخشاب الأشجار والرمل الطبيعي لبناء المنازل. ومما يزيد من تفاقم الوضع البيئي في عدد من الدول العربية الإفراط في استخدام الموارد المائية الملوثة، حيث تساهم ندرة الموارد المائية التقليدية في تجاوز مستوى السحب الآمن للمياه الجوفية، مما يعرض الآبار الجوفية للنضوب في وقت قصير. هذا إلى جانب هدر كميات كبيرة من المياه السطحية والتي تقدر بنحو 91 مليار م<sup>3</sup> سنوياً أي حوالي أكثر من نصف الموارد المائية السطحية المستخدمة في الزراعة، مما ينجم عنه عدة مشاكل تتمثل في ارتفاع مستوى الماء الأرضي والغدق والتلحح، وغسيل وفقدان بعض العناصر الغذائية من التربة، وانخفاض العائد من وحدة المياه وتدني إنتاجية الأرض. وتتعرض الموارد الأرضية والزراعية للتدهور البيئي، حيث تدهورت نوعية التربة الزراعية في كثير من المناطق، وبالتالي تراجعت إنتاجية المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية. وعموماً يعتبر الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات أحد مؤشرات الضغط على البيئة، خاصة عندما تتسرب كميات منها إلى المياه الجوفية والتربة، مما يعرض صحة الإنسان للخطر من جراء تناول مواد غذائية ملوثة. وبوجه عام، فإن جهود تنمية المتاح من الموارد وتحسين إدارتها واستخدامها يعد من أهم توجهات التنمية خلال الألفية الجديدة. ومن المهم أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخطط مشتركة للتعاون فيما بينها للحد من ظاهرة التدهور البيئي من خلال استثمار الأحواض المائية المشتركة، وتحسين كفاءة استخدام مياه

الري وإدارتها، وتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية، والتوسع الأفقي في الأراضي الصالحة للزراعة، ونقل وتوطين التقنيات الملائمة لظروف الزراعة العربية، ودعم وتطوير البحث الزراعي، وتنسيق التشريعات الخاصة باستعمال الأراضي والحد من الزحف العمراني والرعي الجائر وإزالة الغابات. المرجع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005- 2025، أغسطس 2007. وتوضح الأشكال التالية العلاقة بين الفقر وتدهور التربة الزراعية كما تبين الزحف العمراني على التربة الزراعية.





شكل رقم (3): كثافة حفر الآبار العشوائى في منطقة وادي الفارغ أدى إلي نضوب المياه الجوفية

(الباحث 2017: نادر نورالدين)

## التنمية الزراعية والبحث العلمي الزراعي في البلدان العربية

خلال القمة العربية التي عقدت في شهر مارس 2005 في الجزائر كلف القادة العرب المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد استراتيجية علمية للنهوض بالزراعة العربية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي (الأمن الغذائي هو توفير الغذاء اللازم للشعب من الإنتاج المحلي والاستيراد) وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الإستراتيجية إذا أمكن ذلك وذلك حتى عام 2025 ثم تم تمديدتها إلى عام 2030. وقد استهدفت خطة التنمية الزراعية والتي وضعتها المنظمة العربية خمسة

**أهداف رئيسية تعتمد جميعها على البحث العلمي الزراعي وهي:-**

دعم التحول والتكيف في النظم الزراعية والغذائية والقضاء على الفقر والحد من الجوع في البلدان العربية.

حسن إدارة الموارد الزراعية والنظم الإحيائية واستدامتها في الدول العربية.

تعزيز التكامل الزراعي البيئي العربي ووضع سياسات وآليات وإجراءات وسياسات

**نظم الاستثمار الزراعي والتجاري.**

تنمية وازدهار الريف العربي وتأهل ودعم قدرات التأقلم مع التغيرات البيئية والاقتصادية والمجتمعية الخاصة بالقطاع الزراعي.

حسن إدارة ومشاركة وإتاحة المعرفة الزراعية وأبحاثها فنيا ومؤسسيا لدعم صانعي القرار وإنشاء بنكا للمعرفة والأبحاث يكون متاحا للجميع.

(المراجع: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023).

وقد واجهت هذه الاستراتيجية صعاب عدة لتطبيقها علميا تمثلت في:-

ندرة المياه وتدهور وتصحّر الأراضي وما أستجد عليها من تغيّر المناخ (التصحّر هو أن تصبح الأراضي الزراعية غير منتجة للغذاء شأنها شأن الصحراء وتخرج عن الإنتاجية إلى الأبد ولا يمكن استعادتها وهو تعريف خاص بالأراضي الزراعية فقط دون غيرها).

النزاعات البيئية والداخلية وعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي والاقتصادي.

محدودية أو ضعف البنى التحتية والخدمات الزراعية.

ضعف روح المبادرة والمهارات المبتكرة وتراجع مخصصات البحث العلمي للابتكار والحلول.

المشاكل المتعلقة بنظم حيازة الأراضي في بعض الدول العربية. ضعف الأسواق الداخلية وعدم حداتها وغياب التعاون الاقتصادي الفعال بين الدول العربية. نقص الموارد البشرية المؤهلة، وعدم كفاية الروابط الخارجية مع المؤسسات المتخصصة ومحدودية مشاركة القطاع الخاص. ضعف المعايير العلمية وتدبير سلامة الغذاء. محدودية أنشطة المعالجة الزراعية وغياب نهج سلاسل القيمة والقيمة المضافة. عدم كفاية التشريعات والسياسات الزراعية العربية الداعمة. نقص وضعف نظم المعلومات الزراعية. فعلى سبيل المثال ترجع أهمية قطاع الزراعة في مصر في أنه يستوعب تشغيل 55% من القوة البشرية العاملة في مصر، وهو القطاع الذي يستهلك حوالي 80% من المياه العذبة، ويساهم بحوالي 12% في الدخل القومي. ويمثل دور القطاع الزراعي فيما يلي:-

التوسع في الإنتاج الزراعي رأسيا وأفقيا لتلبية احتياجات المواطنين من المنتجات الزراعية المختلفة وملاحقة الزيادة السكانية رفع كفاءة أداء المدخلات الزراعية الرئيسية ( الأرض، المياه، الإنتاج الحيواني، المعاملات الزراعية المختلفة وحسن الإدارة).

التنمية التكنولوجية لجميع الوسائل والأدوات والمدخلات المستخدمة في الإنتاج الاستفادة من القدرات التكنولوجية الحديثة بما يثمر عن تنمية وزيادة الإنتاج توفير الوسائل والبدايل الفعالة لجميع المدخلات التي تتفق مع التغيرات المناخية البيئية والاجتماعية المتوقعة واعداد وسائل التأقلم (تقليل الأخطار) والمجابهة (التصدي للأخطار).

تنمية المجتمع الريفي والحفاظ على دوره في المنظومة الوطنية للإنتاج والحفاظ على البيئة وعدم الهجرة والاستمرار في زراعة التربة وعدم التخلي عن المهنة ( مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس 2010 صفحتي 2، 3).

ويذكر «جيرت - جان ستادز 2015» أن الدول النامية تجاهد من أجل اللحاق

بركب التقدم والازدهار الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال العلم والبحث العلمي الجاد والهادف والقابل للتطبيق، حيث يمثل البحث العلمي العصب الرئيسي لجميع برامج التنمية المجتمعية باعتباره الابتكار والبحث عن المعارف الجديدة. كما وأن البحث العلمي هو وسيلة الدراسة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى حل مشكلة أو مشكلات محددة عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها، ويذكر نفس المرجع أن البحوث العلمية تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

البحوث الأساسية Basic Research: وهي تعني الأنشطة الأساسية التي تمارس من أجل الحصول على معارف جديدة عن الظواهر والوقائع المشاهدة دون استهداف تطبيق خاص لها.

**البحوث التطبيقية Applied Research:** وتجرى بهدف اكتساب معارف جديدة ذات قيمة عملية يؤدي تنفيذها إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة تساهم في التنمية وزيادة الإنتاج، وتعتبر البحوث الزراعية في الأهمية بمكان في كلا القسمين. وتهدف إستراتيجية البحث العلمي في مصر إلى توفير إنتاج علمي ذو جودة عالية يخدم التنمية البشرية الشاملة للمجتمع من خلال الخطط البحثية التي تقوم على استثمار إمكانيات وقدرات الباحثين في تحقيق الأهداف والسياسات المناسبة لتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية وإحداث التغيير المستمر المنشود الذي يؤدي إلى مجتمع مستقبلي أفضل ويعتبر قيام المؤسسات البحثية في مصر بإتباع هذه الإستراتيجيات خطوة فعالة في إرساء الأسلوب العلمي في التخطيط المستقبلي لأنشطة البحث العلمي مما يتيح تحديد البحوث العلمية وأهدافها بطريقة واقعية، تتفق فيها الرؤى مع الأهداف في إطار زمني يعكس قدرتها على التنفيذ، مما يدعم شعور الباحثين والعلماء عند تطبيق مثل هذه الإستراتيجيات بالانتماء ويؤدي إلى استثمار جهودهم وطاقاتهم في عمل مفيد للمجتمع، واستخدام مصادر التمويل من منح وميزانيات في حل المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمع (Gert-Jan STADS 2015) ويعتبر التحدي الحقيقي القادم لمصر في المرحلة المقبلة لبناء الدولة الجديدة هو البحث العلمي لأنه لا تنمية ولا نهضة اقتصادية واجتماعية دون الاقتناع بأهمية



وحيوية الاعتماد على البحث العلمي ومشاركة القطاعات الحكومية والخاصة في دعمه وزيادة حجم الإنفاق عليه وحل جميع المعوقات التي تواجهه. ويواجه البحث العلمي في مصر أربع أزمات تتعلق بالإدارة، والتمويل، والعلماء، والتسويق، فالدول التي تسعى للتقدم تضع البحث العلمي والإنفاق عليه في أولوية أجندتها السياسية والاقتصادية، ولا تبخل بتخصيص نسبة كبيرة من ناتجها القومي للإنفاق على الأبحاث العلمية في جميع التخصصات.

ويقول تقرير واقع الأمن الغذائي في العالم 2023 لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) (2023) أن أولويات البحث العلمي الزراعي تختلف من دولة إلى أخرى، كما وأنها قد تتضارب مع أهميات مجتمعية أخرى، ولا يلبي جميع الاحتياجات وفي جميع السياقات عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. وعلاوة على ذلك، لا يمكن النظر في الابتكارات بمعزل عن غيرها، حيث يجب مراعاة الخيارات المحتملة والمنافع المشتركة، سواء أكان ذلك بين الابتكارات نفسها أو في ما يتعلق بتدخلات النظم الزراعية والغذائية الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الميكنة وتعميم استخدام الآلات الزراعية إلى البطالة، خاصة بالنسبة إلى العمال اليدويين والعمال ذوي المهارات المنخفضة وغير المتعلمين.

وعلى ذلك فينبغي أن تكون أهداف الابتكار والبحث العلمي التطبيقي القدرة على تحفيز التوظيف في مجال الخدمات اللوجستية والمعالجة بسبب زيادة الإنتاج وكذلك خلق وظائف جديدة تتطلب مستويات عالية من القدرة المعرفية وهذا يستلزم بناء معارف ومهارات العمال الزراعيين لتسهيل الانتقال (منظمة الأغذية والزراعة 2022) ولذلك يجب أن يسترشد تطوير واستخدام التكنولوجيات والابتكارات بتقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والأخلاقية.

ويتوافر عدد كبير من التكنولوجيات والابتكارات مع أنها ليست متاحة بالضرورة لجميع البلدان والفئات الاجتماعية ولا تغطي النظم الزراعية والغذائية بأكملها. ولا يعتمد ما إذا كانت هذه التكنولوجيات والابتكارات شاملة للجميع فقط على اعتمادها وتأثيرها، ولكن أيضاً على كيفية تشكيل البحث والتطوير. فبين عامي 1981 و 2016، تضاعف الاستثمار العام العالمي في البحث والتطوير الزراعي، وزادت

البلدان الكبيرة ذات الدخل المتوسط، ولا سيما البرازيل والصين والهند، استثماراتها في البحث والتطوير الزراعي بشكل ملحوظ ( IFPRI. 2021 ) غير أن البلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط لديها استثمارات غير كافية مقارنة بالمكونات الأخرى لدعم الخدمات العامة مثل الاستثمارات في البنية التحتية ولا يزال الإنفاق العام على البحوث والتطوير في مجال الزراعة أقل من الإنفاق الخاص. ومنذ عام 1990 إلى عام 2014 ، تضاعف الإنفاق الخاص على البحوث والتطوير في مجال الزراعة في جميع أنحاء العالم أكثر من ثلاثة أضعاف حيث مثل إنفاق الشركات القائمة في البلدان ذات الدخل المرتفع 88% من الإنفاق الزراعي الخاص العالمي على البحوث والتطوير، لكنه ظل يركز على عدد صغير نسبياً من السلع. وبلغت استثمارات رأس المال في قطاع تكنولوجيا الأغذية الزراعية 29.6 مليارات دولار أمريكي في عام 2022 ، على الرغم من أن هذا يمثل انخفاضاً بنسبة 44 في المائة عن عام 2021 ( Ag Funder. 2023 ). إلا أن الدور المتزايد الأهمية للقطاع الخاص في مجال البحوث والتطوير يطرح تحديات. ويمكن أن يؤدي تركيز بعض الأسواق الزراعية والغذائية الرئيسية في أيدي عدد قليل من الشركات متعددة الجنسيات وزيادة التكامل إلى وضع جدول أعمال للبحوث والتطوير يفضل بعض المصالح المالية على اعتبارات الاستدامة، مما يعزز اعتماد التكنولوجيا المتطورة والتكنولوجية العالية الكلفة على الحلول المبتكرة قبل أي شيء آخر. (ETC Group. 2022).

### التكنولوجيا والابتكار الموجهان نحو البيئات الغذائية وسلوك المستهلك

#### نماذج للابتكارات والبحوث العلمية التطبيقية المفيدة للمجتمعات

تعتبر زيادة الطلب على الأغذية الصحية من الأمور شديدة الأهمية، نتيجة للتوسع الحضري حيث يتعرض المستهلكون بشكل متزايد للأغذية المجهزة بشكل كبير. ويعد تطبيق العلوم السلوكية ابتكاراً أساسياً يمكّن الحكومات والعلماء والجمهور من العمل معاً لتطوير مناهج قائمة على الأدلة لزيادة الوصول إلى أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة، وتمكين المستهلكين من اختيار أنماط غذائية صحية. ويمكن أن تساعد العلوم السلوكية، عند توظيفها كعملية ابتكارية متكررة، في تحديد العوائق التي تحول دون اتباع نمط غذائي صحي، وكذلك المساعدة في

تصميم واختبار وتوسيع الحلول للتغلب عليها. وحققت التدخلات التحفيزية في مقاصف المدارس أو متاجر البقالة المحلية نتائج إيجابية في توجيه الخيارات الغذائية الفردية نحو المزيد من الأغذية المغذية في البلدان ذات الدخل المرتفع (Vecchio, Papies, E.K. & Veling, H. 2013 - R. & Cavallo, C. 2019). ولن تكون محاكاتها، كعنصر مساعد مفيد لأدوات السياسة التنظيمية والاقتصادية الهامة، لأنها مكلفة للغاية بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، هدفت تجربة شملت عشر مدارس ابتدائية في أستراليا إلى تشجيع اختيار الأغذية والمشروبات الصحية من قائمة المدرسة عبر الإنترنت. ومن خلال تقديم العديد من التنبهات وإدراج العناصر الصحية أولاً والمطالبات والأوصاف الجذابة للأغذية المستهدفة، تمكن التدخل من خفض محتوى الطاقة والدهون المشبعة والصوديوم في وجبات الأطفال المدرسية بشكل كبير مقارنةً بحالة مراقبة لم يتم التدخل فيها (منظمة الصحة العالمية 2022). ويمكن أن يساهم توسيم الأغذية في بيئة غذاء صحية من خلال توفير معلومات للمستهلك حول محتوى الأغذية، ولفت انتباه المستهلك إلى فوائد ومخاطر مغذيات أو مكونات معينة تهم الصحة العامة، وتحفيز المصنعين (فاو 2016) على إنتاج أغذية ذات ملامح تغذوية صحية أكثر. ويشكل تحديد الملامح التغذوية طريقة لتقييم الجودة الغذائية للأغذية والمشروبات المجهزة. وهي أيضاً أداة لتوجيه التدخلات السياسية مثل التوضيح على واجهة العبوة وعلى لوائح الطعام والقيود المفروضة على التسويق للأطفال، للمساعدة في إعلام المستهلكين وتمكينهم من تحويل الطلب نحو أنماط غذائية صحية.

وعلى سبيل المثال، استخدم مشروع OBAASIMA في غانا الملصق التوضيحي على واجهة العبوة وحملة تسويق اجتماعي لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية على إنتاج منتجات مغذية. وأظهر المشروع نتائج أولية واعدة في زيادة وعي المستهلك وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو آخذ في التوسع ليشمل المزيد من المدن. (Gurnimrat Sidhuet.al. 2019)

في الإكوادور، تستهدف علامة Chakra في المقام الأول الأسواق المحلية وتوعية المستهلكين بالجانب الاجتماعي والثقافي المميز لنظام Chakra بالإضافة إلى القيمة

الغذائية للمنتجات المحلية. (فاو 2022) ومع ذلك، نظراً إلى عدد علامات التوسع الكبير في السوق، والعوائق الحالية التي تحول دون منافسة أسعار السلع العالمية، فقد لا تتيح العلامات المبتكرة وحدها زيادة مبيعات منتجات الشعوب الأصلية. ولذلك، يمكن أن يكون بناء العلاقات والعمليات الجماعية جنباً إلى جنب مع ممثلين من القطاع الخاص، وخاصة الجهات الفاعلة في السوق ذات الصلة، وكذلك الحكومات والباحثين في كل من العلوم الاجتماعية والطبيعية.

ويمكن أن يكون استخدام تسلسل الجينوم الكامل أداة فعالة لتحديد وتعقب مسببات الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية، واكتشاف الملوثات وكذلك التحقيقات في حالات التفشي (منظمة الأغذية والزراعة 2018). وتساعد بيانات التتبع، بما في ذلك من خلال تطبيقات الهاتف المحمول، على إعلام المستهلكين بأصل الأغذية المباعة في المتاجر الكبرى، وتعزيز الشفافية في التسعير، وجعل سلاسل الإمدادات أكثر كفاءة وخضوعاً للمساءلة (Gurnimrat Sidhu et. al 2019).

ويمكن أن تجمع خدمات تقاسم الأغذية عبر الإنترنت الفوائد الغذائية وإعادة توزيعها عبر المجتمعات المحلية والمتاجر الكبيرة في المناطق الحضرية والريفية، مما يساعد على تقليل المهدر من الأغذية. ويمكن أن يكون لها أيضاً تأثير إيجابي على البيئات الغذائية، عندما يتم الحفاظ على الأغذية المغذية الفائضة مثل الفاكهة والخضراوات وإعادة توزيعها قبل أن تتلف.

ويمكن أن تقدم تطبيقات الهواتف الذكية، التي تمكّن المستخدمين من تقديم تبرعات صغيرة لمبادرات محددة، الدعم لمجموعة من العمليات، من بناء القدرة على الصمود إلى تنفيذ برامج التغذية المدرسية إلى تقديم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ. (برنامج الغذاء العالمي 2022 WFP) وساهم الاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في اعتماد خدمات أخرى مثل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، مما أتاح خفض كلفة المعاملات وتعزيز الشمول المالي. ويمكن أن تحسن الأموال المحولة عبر الهاتف المحمول من وصول المزارعين إلى الأسواق العالية القيمة وبالتالي زيادة دخلهم ومصادر الدخل خارج المزرعة أيضاً. وفي كينيا وأوغندا وتنزانيا، ثبت أن لها آثار إيجابية على رفاه

الأسرة، بما في ذلك في بعض الحالات عن طريق تنويع مشتريات الأغذية وتحسين التنوع الغذائي (Sekabira, H. & Qaim, M. 2016). وفي حين أن فوائد استخدام الأموال المحولة عبر الهاتف المحمول في المناطق الريفية قد تم تحديدها بالفعل، إلا أنه يتم الآن التعرف على هذه المزايا بالنسبة إلى المناطق الحضرية أيضاً - كما في زيمبابوي، حيث يتم تسليم التحويلات النقدية في المناطق الحضرية من خلال الأموال المحولة عبر الهاتف المحمول (برنامج الغذاء العالمي 2020).

من بين أمور أخرى، كمصدر مهم للابتكار وبناء القدرات، تم إنشاء مختبر لتغيير الأغذية في أوغندا لمعالجة القضايا على مستوى المنطقة من مرافق المعالجة المحلية المحدودة والتربة المحلية المستنفدة وسوء تغذية الأطفال، التي تعود إلى حد كبير نتيجة للنظم الغذائية غير المتنوعة. وأجرى المختبر حوارات وبحوث وورش عمل حول الأغذية مع مجموعة من الجهات الفاعلة المتنوعة في النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك أولئك الذين يصنفون كخاملين، من أجل زيادة وعي أصحاب المصلحة. وعُقد بعد ذلك أول مؤتمر قمة للشعب حول الأغذية في البلاد، مما أدى إلى مجموعة من الالتزامات من جميع مجموعات أصحاب المصلحة (المعهد الدولي للبيئة والتنمية 2023).

وفي البرازيل، تدعم المنصة التعاونية، المختبر الحضري لسياسات الأغذية العامة، تطوير وتعزيز جدول أعمال متكامل للأغذية الحضرية، مع توفير البيانات والمحتوى عن التجارب البلدية. ويتضمن برنامجاً لمدة عام يقدم مجموعة موسعة من الأدوات للمدن لتصبح أكثر قدرة على تطوير استراتيجيات السياسات الغذائية المحلية الخاصة بها. وتشمل المدن المشاركة في المختبر الحضري لسياسات الأغذية العامة مناطق البرازيل الخمسة، وتغطي 18 ولاية تضم أكثر من 11 مليون شخص. تم تجريب نموذج التشغيل «محور البيض Egg Hub» من قبل مؤسسة Sight and Life، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل في العديد من البلدان بما في ذلك إثيوبيا والهند وملاوي. ويتيح هذا النموذج لصغار المنتجين الريفيين الوصول إلى الأسواق الحضرية وشبه الحضرية لبيع الفائض لديهم. ويتم تنظيم المنتجين في مجموعات مكونة من خمسة منتجين ويتم منحهم حزم من المدخلات والقروض

والتدريب والدعم في الأسواق لبيع إنتاجهم من البيض، بالإضافة إلى أسعار الجملة للأعلاف المحسنة. ويُباع البيض الذي تنتجه هذه المجموعات في المقام الأول داخل مجتمعاتهم المحلية، وليس للمؤسسات التجارية. ويتم جمع البيض الزائد وبيعه في الأسواق الحضرية وشبه الحضرية. ويسدد المزارعون قروضهم في غضون ثلاث إلى خمس سنوات، ويتم استخدام الأموال من أقساط سداد القرض لإنشاء صندوق متجدد للمساعدة في زيادة عدد المزارعين في النموذج. ويمكن لمشغل Egg Hub والمزارعين التابعين له تلبية احتياجات منطقة تجمّع يبلغ نصف قطرها الأقصى 100 كيلومتر (نفس المرجع السابق).

**وفي ملاوي،** يهدف نموذج التشغيل Egg Hub الأول إلى إنتاج أكثر من 10 ملايين بيضة سنويًا لصغار المنتجين والمجتمعات الريفية. وقد زاد 175 مزارعًا في النموذج إنتاجهم من البيض بثلاثة أضعاف، مما سمح لهم ببيع البيض للمستهلكين بخصم بلغ 40 في المائة، ووصلوا إلى عدد يقدر بنحو 210 ألف من فقراء الريف. واستفادت النساء على وجه الخصوص، حيث شاركن على نطاق واسع في تربية الحيوانات الصغيرة. وقدم نموذج Egg Hub أيضًا ميزة إضافية من خلال مساعدة صغار المنتجين على الانتقال من تربية الفناء الخلفي إلى تربية المزارع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، أثبت نموذج ملاوي أنه أكثر استدامة، حيث يتطلب استخدام 69% أقل من الأراضي، و 33% أقل من المياه، ويولد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أقل بنسبة 84 في المائة مقارنة بالدواجن في الفناء الخلفي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض مستويات هدر البيض وتحسين الأمن البيولوجي.

ويتمثل جانب آخر حاسم في نموذج Egg Hub في قدرته على مواجهة التحدي المتمثل في حصول صغار المنتجين على قروض مصرفية. فمن خلال توفير الوصول إلى مدخلات عالية الجودة وسوق مضمون لمنتجاتهم، يوفر النموذج للمزارعين فرصة أفضل للحصول على تمويل آمن لأعمالهم. (Beesabathuni 2018)

### التكنولوجيا والابتكار المتعلقة بإنتاج الأغذية

تنتج المزارع الأسرية حوالي 80% من الأغذية في العالم من حيث القيمة، وتنتج المزارع التي تقل مساحتها عن 2 هكتار حوالي 35%. (Lowder et. al 2021)

وبالإضافة إلى ذلك، يعيش غالبية فقراء العالم والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم (Castañeda 2018) وبالتالي، من المهم للغاية زيادة إنتاجية ومدخول المزارع في المناطق الريفية، وتعزيز وصول صغار المنتجين إلى الأسواق، وتحسين الاتصال لتسهيل تدفقات أكثر سلاسة للسلع والخدمات والمعلومات عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. وفي نفس الوقت، يؤدي التوسع الحضري السريع إلى جانب ارتفاع الدخل إلى تغيير أنماط العرض والطلب على الأغذية، مما يسرع من التحول في النمط الغذائي. ويتغير الاستهلاك أيضًا في المناطق الريفية، مما يؤدي إلى تنويع الإنتاج الزراعي نحو الأغذية المفيدة. ويمكن أن تخلق زراعة الفاكهة والخضراوات فرصًا اقتصادية للمزارعين. ليس فقط في المناطق الريفية ولكن أيضًا في المناطق شبه الحضرية والحضرية. ويزيد التنوع أيضًا من القدرة على الصمود في وجه الصدمات المترتبة على المناخ والبيئة والسوق من خلال تنوع الإنتاج.

يمكن أن توفر الزراعة الحضرية وشبه الحضرية وصولاً سهلاً إلى الأغذية الطازجة والمغذية، وتجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة في المناطق شبه الحضرية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد في تحسين استخدام الموارد الحضرية النادرة مثل الأرض والمياه، على الرغم من أنه من المهم توخي الحذر في المناطق التي قد تكون فيها مشاكل تلوث، حيث من المحتمل أن تكون هناك مخاطر كبيرة على سلامة الأغذية. ويشارك أكثر من مليار شخص يقيمون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في الأنشطة الغذائية أو الزراعية المتنامية، وتشمل التجمعات الحضرية مساحة زراعية عالمية تتجاوز 60 مليون هكتار. 126 ومع ذلك، في حين أنه يمكن أن تحسن الزراعة الحضرية وشبه الحضرية الأمن الغذائي والتغذية في المدن وحولها، فمن غير المحتمل أن تلبي احتياجات سكان المناطق الحضرية، ولذلك يجب أن يكون تطويرها مكملًا لتنمية الزراعة الريفية، ويجب التركيز على الأنشطة التي توجد فيها ميزة نسبية مميزة، مثل إنتاج الأغذية الطازجة والأغذية القابلة للتلف. ويمكن الاستفادة من العديد من التقنيات والابتكارات لتعزيز الإنتاجية في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية وكذلك لسد فجوة

الإنتاجية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، لا سيما في مواجهة أزمة المناخ وتضاؤل الموارد الطبيعية (فاو 2022). ومن الأفكار الابتكارية أيضا ما يلي:- مع تحول ندرة المياه إلى حقيقة واقعة في العديد من الأماكن عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، يمكن أن تحسن التكنولوجيات مثل تخزين مياه الأمطار كفاءة استخدام المياه في الزراعة البعلية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر مياه الأمطار المجمعة من الأسطح بشكل إيجابي على الإنتاجية وتحسن الاستخدام المستدام للمياه في الزراعة الحضرية وشبه الحضرية. (Velasco-Muñoz 2019) يمكن أن يؤدي الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي المعالج ثلاثيا إلى توفير كبير في الطاقة لإنتاج الأغذية وللمدن بشكل عام. كما يمكن استخدام المغذيات المستردة من المياه العادمة بدلا من الأسمدة غير العضوية أيضًا (Mohareb 2017).

تم استخدام نظم حصاد الضباب في المناطق القاحلة وقد زادت من توافر المياه لإنتاج الأغذية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. (Carre-ra-Villacrés et. Al 2017)

يمكن أن تكون ابتكارات الزراعة الإيكولوجية (العضوية) قائمة على عوامل سوقية ومؤسسية وإيكولوجية وتكنولوجية، مع التركيز في كثير من الأحيان على الإبداع المشترك للمعرفة. وتدرك الزراعة الإيكولوجية أن إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها يربط بطبيعته بين العمليات الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية، ويُمارس في أشكال متنوعة ومتكيفة محليًا عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. وعلى مستوى الأرض والمزرعة، يمكن أن يساعد في زيادة دخل المزارعين وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، واستخدام المياه والتربة بشكل أكثر كفاءة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيز إعادة تدوير المغذيات، من بين فوائد أخرى (van der Ploeg et. Al 2019).

ففي الهند، وصل برنامج الزراعة الطبيعية المجتمعي لولاية أندرا براديش، والذي يهدف إلى تحويل جميع المزارعين البالغ عددهم 6 ملايين مزارع في الولاية إلى نظم الزراعة إيكولوجية، إلى أكثر من 630 ألف مزارع، مما أدى إلى زيادة الدخل وزيادة الغلات بالإضافة إلى الفوائد الصحية.



وفي الإكوادور يشدد البرنامج التشاركي للزراعة الحضرية على الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة ويدعم إنتاج وتجهيز وتوزيع الأغذية من المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ولتحقيق الإيرادات، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنوع البيولوجي الزراعي. كما أنه يسهل تقديم المساعدة الفنية والقروض الصغيرة وبناء قدرات المنتجين. ويمكن أن يساعد المزج بين الزراعة الإيكولوجية والنهج الإقليمية في تمكين المجتمعات الريفية ورفع مستوى الزراعة الإيكولوجية.

خطط إصدار الشهادات الإقليمية وسلاسل القيمة الأقصر لتحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة دخل صغار المنتجين. واعتباراً من عام 2021، كانت الزراعة العضوية تمارس في 191 دولة من قبل حوالي 3.7 ملايين منتج، ولكنها لم تشغل سوى 1.6 % من إجمالي الأراضي الزراعية. ويمكن أن توفّر نظم الزراعة العضوية المزيد من الأرباح مع تأثير بيئي أقل ويمكنها إنتاج أغذية مغذية مع مخلفات مبيدات أقل. (Willer et. al 2022) وبشكل عام، للزراعة العضوية تأثير إيجابي على التنوع البيولوجي فوق سطح الأرض وتحتها، وصيد كربون التربة، وجودة التربة والحفاظ عليها، ولكنها غالباً ما تنتج 208 غلات أقل من الزراعة التقليدية وتتطلب عمالة أعلى. تعمل شبكة MASIPAG، وهي شبكة دعوة يقودها المزارعون على المستوى الشعبي في الفلبين، على تعزيز الزراعة العضوية كمسار للتنمية الريفية. ويشارك المزارعون في التربية التشاركية لأصناف الأرز، والتبادلات بين المزارعين، ونظم الضمان التشاركي لزيادة وصول المنتجات العضوية إلى الأسواق. وتعتبر الزراعة العضوية أيضاً ممارسة شائعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، حيث يتم استخدام السماد الطبيعي وسماد قمامة المدن بشكل متكرر من أجل تحسين خصوبة التربة.

تشمل الزراعة في البيئات الخاضعة للرقابة، والتي يشار إليها أيضاً باسم الزراعة العمودية أو الزراعة الداخلية من دون تربة، العديد من التكنولوجيات، بما في ذلك الزراعة المائية، والزراعة الهوائية، والاستزراع النباتي والسمكي. ولا تتطلب الزراعة العمودية سوى قطعة أرض صغيرة ويمكن إجراؤها في الأماكن المغلقة، مما يسمح بزراعة الأغذية في الأماكن الحضرية والصناعية، ويؤدي إلى سلاسل إمدادات أقصر. وبالنسبة إلى المحاصيل البستانية سريعة النمو ذات الدورة القصيرة مثل الخس

والخضروات الورقية، يمكن أن يقلل الإنتاج في بيئة خاضعة للرقابة من استخدام المياه بنسبة تصل إلى 95 في المائة مع توفير منتجات متسقة الجودة وعالية القيمة على مدار السنة. ويمكن أن تقلل المزارع العمودية من مخاطر الأمراض المنقولة بالأغذية، وبشكل كبير من الحاجة إلى المدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والمياه من خلال إعادة التدوير. وبالنسبة إلى الحبوب مثل القمح، أظهرت الدراسات أن الغلة في المزارع العمودية الداخلية يمكن أن تكون أعلى من 220 إلى 600 مرة من الغلة في الحقول، بينما تستخدم في نفس الوقت مساحة أقل. (Asseng et. Al 2020) ومع ذلك، فإن كلفة الطاقة العالية لإنتاج الإضاءة الصناعية والمحافظة عليها والحفاظ على درجة الحرارة وجودة الهواء تجعل اعتماد الزراعة في البيئات الخاضعة للرقابة قابلة للتطبيق في الغالب في البلدان ذات الدخل المرتفع. وكانت حصة السوق الأكبر للزراعة في البيئات الخاضعة للرقابة، ومعظم نتائجها الإيجابية، في مجموعة البلدان ذات الدخل المرتفع، ولكن تم استخدامها أيضاً لدعم المجتمعات الضعيفة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط باستخدام وحدات الزراعة المائية متدنية التكنولوجيا وأدت ابتكارات التكنولوجيا الأحيائية في علم الوراثة والتربية إلى مكاسب هائلة في الإنتاجية، والتكيف مع الإجهاد الحيوي واللاحيوي، وتعزيز القيمة الغذائية. ويمكن أن يؤدي استهلاك المحاصيل المدعمة بيولوجياً إلى تحسين الحالة الغذائية وتعزيز نتائج صحية أفضل، لا سيما في المناطق الريفية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، حيث تعتمد الأنماط الغذائية بشكل كبير على المحاصيل الأساسية المنتجة ذاتياً أو المشتراة محلياً.

تم إطلاق المئات من الأصناف المدعمة بيولوجياً من 12 محصولاً أساسياً للزراعة في أكثر من 60 بلداً، ويتناولها أكثر من 86 مليون شخص في الأسر الزراعية. في نيجيريا، تم ربط المزارعين الذين يزرعون الكسافا المدعم بيولوجياً بفيتامين «أ»، وتم بيع المنتجات المجهزة ذات العلامات في المناطق الريفية وشبه الحضرية والحضرية. وبالإضافة إلى ذلك، كان تنظيم معرض الأغذية المغذية السنوي مفيداً في تعزيز الروابط بين المزارعين والمجهزين والمسوقين والمستهلكين. التحرير الجيني هو تكنولوجيا جديدة نسبياً تقدم تحسينات في الدقة والإحكام

لتربية النبات والحيوان، مع ميزة إضافية تتمثل في تسريع عمليات المكونات بكلفة منخفضة. وعلى وجه الخصوص، يمكن استغلال التحرير الجيني لزيادة فائدة المحاصيل "المنسية" وكذلك الأنواع المهملة وغير المستغلة جيداً والتي تكون مغذية وغالباً ما تتكيف مع البيئات والظروف القاسية. وتشمل المنتجات المعدلة جينياً المسوقة طماطم غنية بحمض جاما أمينوبوتيريك ونوعين من الأسماك المعدلة وراثياً في اليابان، وكذلك فول الصويا مع تكوين 218 الأحماض الدهنية المحسنة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، هناك آراء متنوعة حول كيفية تنظيم المنتجات المعدلة، ويمكن أن تختلف التشريعات على نطاق واسع بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر المناقشات السابقة المرتبطة بالتعديل الوراثي على قبول المستهلك للمنتجات المعدلة جينياً. وتختلف دراسات الإدراك العام حول ما إذا كان يمكن للمستهلكين التمييز بين التعديل الجيني والتحرير الجيني عند تكوين آرائهم. وفي دراسة حديثة، نظر المشاركون إلى الأغذية المعدلة وراثياً والمحررة وراثياً بالمثل، وبشكل أقل تفضيلاً من الأغذية التقليدية. (FAO 2022)

ويتم استكشاف أغذية جديدة وطرق جديدة لإنتاج الأغذية. وتزداد شعبية البدائل النباتية) مثل المنتجات القائمة على فول الصويا والجوز وللأغذية الحيوانية المصدر مثل اللحوم ومنتجات الألبان والبيض والأغذية المائية، على الرغم من الحاجة إلى توخي الحذر لمنع الزيادة غير المقصودة في استخدام المواد المسببة للحساسية الشائعة في النظم الغذائية. وبالإضافة إلى جوانب سلامة الأغذية، يجب مراعاة السعر والقبول الثقافي للبدائل النباتية. ومن المتوقع أن تتحسن القدرة على تحمل كلفة البدائل النباتية مع نمو طلب المستهلك والمعرض من الامدادات. وفي الوقت الحالي، تلبى البدائل النباتية في الغالب نمطاً غذائياً على النمط الغربي، مع استكشاف محدود للأغذية التقليدية في مناطق مختلفة. ويمكن أن توجه التكنولوجيات الرقمية وتسهل عملية صنع القرار المستندة إلى البيانات على مستوى المزرعة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل من خلال الاستفادة من البيانات الدقيقة حول الحقول والحيوانات إلى جانب بيانات الطقس والزراعة الدقيقة في الوقت المناسب والمحددة بالموقع. وتستخدم الزراعة الدقيقة المعلومات لتحسين

المدخلات خاصة التطبيقات المستهدفة تحديد الوقت المناسب للكيماويات الزراعية ويمكنها تحسين كفاءة استخدام الموارد في الظروف المقيدة بشكل متزايد للمنتجين الزراعيين. ولكن مكاسب الكفاءة تأتي مع خطر حدوث تأثيرات ارتدادية، أي أنها يمكن أن تؤدي إلى تحسين الآلات واستخدام الطاقة المرتبط بها، وكذلك الزيادات في استخدام الموارد الطبيعية. 224 ويمكن أن تحل الميكنة محل الوظائف اليدوية المملة والخطيرة، وأن تعالج نقص العمالة في مناطق معينة وجذب العمال الأصغر سنًا والأكثر مهارة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تقلل الروبوتات الزراعية من العمالة ومتطلبات المدخلات، وتقلل من خسائر الغلة الناتجة عن التأخر في الكشف عن الآفات والأمراض. ومع ذلك، فإن ارتفاع سعر شراءها وكلفة تشغيلها يجعل استخدامها باهظًا بالنسبة إلى صغار المنتجين. وبالإضافة إلى ذلك، إذا لم يتعلم العمال غير المهرة مهارات جديدة بالسرعة الكافية، فقد يكون من الصعب الانتقال إلى وظائف جديدة. وإلى جانب ذلك، هناك احتمال أن يتم طرد صغار المنتجين من الأعمال التجارية وإجبارهم على الهجرة إلى المدن، لأنهم يفتقرون إلى وفورات الحجم للمنافسة إذا لم تكن تقنيات الأتمتة محايدة. (Santos Valle, S. & Kienzle, J. 2020) ويمكن أن تعزز الخدمات الرقمية مثل خدمات الأصول المشتركة من وصول المزارعين إلى خدمات تأجير الميكنة وأن تقلل بشكل كبير من كلفة المعاملات لصغار المنتجين. وتمتلك التقنيات الرقمية أيضًا القدرة على تسهيل خدمات الإرشاد والاستشارة الفعالة من حيث الكلفة والمتواصلة والقابلة للتطوير في المناطق الريفية. ويمكن أن تقلل نظم الإرشاد القائمة على الهاتف المحمول من أوجه القصور في المعلومات. وفي مصر ومن خلال خبراتنا الطويلة في مجال الزراعة ساهم البحث العلمي في:-

كان البحث العلمي الزراعي السبب الرئيسي في تنامي إنتاجية مصر من القمح حيث رفع معدلات الإنتاج من 8 أردب للفدان (الأردب 150 كجم) إلى 12 ثم إلى 15 وحيالها ما بين 18-20 أردب للفدان كمتوسط عام.

خفض فترة مكوث الأرز في الحقول من ستة أشهر إلى أربعة أشهر فقط بما وفر شهرين من مياه الري لمحصول عالي الاستهلاك للمياه.

استخدام الأرز الجاف في الزراعة دون الحاجة إلى غمر التربة بالمياه أثناء الزراعة

أو استخدام الشتلات في الزراعة وإنما يتم استخدام الحبة في الزراعة مباشرة مثل القمح وباقي الحبوب بما يوفر الكثير من المياه في زراعات الأرز. استخدام تقنيات زراعة قصب السكر بالشتلات بدلا من العقل بما يوفر نحو شهر ونصف من زمن الزراعة ويقلل من استخدام مياه الري يوفرها. زراعة القمح وقصب السكر على مصاطب بدلا من الزراعة في أحواض بما رفع من إنتاجية الحقول وقلل من استهلاك مياه الري.

تطوير إنتاجية واستنباط أصناف جديدة من العدس الذي نستورده بالكامل من الخارج واستنباط صنفين جديدين بمسمى سيناء 1 وسيناء 2 قابلة للزراعة في الأراضي المستصلحة الصحراوية.

أستنباط أصناف جديدة في الفول المصري تتغلب على حشائش الحامول والهاوك التي كانت سببا في تدهور إنتاجية الفول البلدي للأصناف القديمة وتوقف المزارعون عن زراعتها وبما أوصلنا إلى استيراد مصر لنحو 80% من احتياجاتها من الفول. استنباط اصنافا جديدة من الفاكهة تماشى مع نمط الاستهلاك الأوروبي خاصة في الموالح لليوسفي والبرتقال الخالية من البذور في الثمار.

تطوير إنتاجية الموز باستخدام تقنيات زراعة الأنسجة وإنتاج أصنافا جديدة أكبر في الحجم وتتحمل التخزين قبل أن تتلف مع زيادة كبيرة في الإنتاجية وتستمر في الإنتاجية طوال العام وليس في فصل الشتاء فقط كما في السابق.

إنتاج أصنافا جديدة من الفراولة كبيرة الحجم في الثمار بدلا من الأصناف المحلية القديمة صغيرة الحجم تماشيا مع متطلبات نمط الاستهلاك في أمريكا وأوروبا من الفراولة كأسواق تصديرية مهمة.

تطوير إنتاجية البيض والدواجن في مصر والوصول إلى الاكتفاء الذاتي الكامل منها ولكنها لا تزال تعتمد على الأعلاف المستوردة والتي تمثل 65% من تكاليف الإنتاج. تطوير السلالات المحلية من الأبقار والجاموس وزيادة إدرارها من اللبن حتى أن بعض أصناف الجاموس قد وصلت إلى 1200 كجم في وزنها وهو رقم غير مسبوق عالميا، حيث تتواجد الجاموس في مصر ودول منابع النيل فقط ومعها شبه القارة الهندية. التحول إلى الأسواق الحديثة المجهزة والمناطق اللوجستية لخفض الهالك والفاقد



وحفظ المنتجات الزراعية بشكل أفضل وآمن لاستهلاك المواطنين.  
إنتاج أعلاف المزارع السمكية بخلطة مصرية خالصة صالحة لإنتاج أسماك المياه العذبة وكذا أسماك المياه المالحة إلى أن أصبحت مصر هي الأولى أفريقيا في إنتاج المزارع السمكية والرابعة عالميا.

المراجع

- 1- <https://www.fao.org/research-extension-systems/agricultural-research/investments/ar/>
- 2-<https://www.fao.org/research-and-extension/ar/>
- 3- (استراتيجية التنمية الزراعية العربية 2020-2030 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2022). جامعة الدول العربية . الخرطوم.
- 4-, K., Lingala, S. & Kraemer, K. 2018. Increasing egg availability through smallholder business models in East Africa and India. *Maternal & Child Nutrition*,14 : e12667. <https://doi.org/10.1111/mcn.12667>.
- 5-.Willer, H., Schlatter, B. & Trávníček, J., eds. 2023. The world of organic agriculture statistics and emerging trends 2023. Bonn, Germany, Research Institute of Organic .Agriculture FiBL, Frick, and IFOAM – Organics International.
- 6- Ag Funder. 2023. AgFunder AgriFoodTech Investment Report. San Francisco, USA. <https://agfunder.com/research/agfunder-global-agrifoodtech-investment-report-2023>.
- 7-Ahmed, MK (2010) Modern Geophysical Techniques for Constructing a 3D Geological Model on the Nile Delta, Egypt. Ph D Thesis, Berlin 2010 D 83
- 8-Asseng, S., Guarin, J.R., Raman, M., Monje, O., Kiss, G., Despommier, D.D., Meggers, F.M. et al.2020 . Wheat yield potential in controlled-environment vertical farms. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 117(32): 19131–19135. <https://doi.org/10.1073/pnas.200265117>.
- 9-Carrera-Villacrés, D.V., Robalino, I.C., Rodríguez, F.F., Sandoval, W.R., Hidalgo, D.L. & Toulkeridis, T.2017 . An innovative fog catcher system applied in the andean communities of Ecuador. *Transactions of the ASABE*, 60(6): 1917–1923. <http://elibrary.asabe.org/=abstract.asp?AID=48672&t=3&dabs=Y&redir=&redirType>.
- 10-Castañeda, A., Doan, D., Newhouse, D., Nguyen, M.C., Uematsu, H. & Azevedo, J.P. 2018. A new profile of the global poor. *World Development*, 101: 250–267. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.08.002>.
- 11- ETC Group. 2022. – Klerkx et. Al (2018)  
ETC Group. 2022. Food Barons 2022: crisis 133 profiteering, digitalization and shifting power. Montreal Canada. [www.etcgroup.org/files/files/food-barons-2022\\_full\\_sectors-final\\_16\\_sept.pdf](http://www.etcgroup.org/files/files/food-barons-2022_full_sectors-final_16_sept.pdf).
- 12-FAO & Alliance of Biodiversity and CIAT Alliance of Biodiversity International and the International Center for Tropical Agriculture. 2022. 10- Labelling and certification schemes for Indigenous Peoples' foods – Generating income while protecting and promoting Indigenous Peoples' values. Rome, FAO. <https://doi.org/10.4060/cc0155en>.
- 13-FAO (2010) Land degradation SOLAW Background Thematic Report 3.



- 14- FAO 1996. World Food Summit; 13-17 November , Rome Italy
- 13- FAO, Rikolto & RUAF Foundation. 2022. Urban and peri-urban agriculture sourcebook – From production to food systems. Rome, FAO and Rikolto. <https://doi.org/10.4060/cb9722en>.
- 15 FAO.2016.Influencing food environments for healthy diets.Rome..[fao.org/3/i6484e/i6484e.pdf](https://www.fao.org/3/i6484e/i6484e.pdf).
- 16- FAO. 2022. Gene editing and agrifood systems. Rome. <https://doi.org/10.4060/cc3579en>.
- 16-Gert-Jan STADS2015 . agriculture RD in West Asia and North Africa, ASTI, IFPRI, 2015, p5.
- Gurnimrat Sidhu, C. & Keenan, A.R.H. 2019. Nutritious Food Foresight: twelve ways to invest in good food for emerging markets. Geneva, Switzerland, GAIN and Global Knowledge Initiative. [www.gainhealth.org/resources/reports-and-publications/nutritious-food-foresight](http://www.gainhealth.org/resources/reports-and-publications/nutritious-food-foresight).
- 17- Gurnimrat Sidhu, C. & Keenan, A.R.H. 2019. Nutritious Food Foresight: twelve ways to invest in good food for emerging markets. Geneva, Switzerland, GAIN and Global Knowledge Initiative.[www.gainhealth.org/resources/reports-and-publications/nutritious-food-foresight](http://www.gainhealth.org/resources/reports-and-publications/nutritious-food-foresight).
- 18- Hivos, IIED 2023. (International Institute for Environment and Development) & KRC (Kabarole Research and Resource Centre). 2016. Uganda Food Change Lab: .planning for the future food system of Kabarole district. <https://hivos.org/document/uganda-food-change-lab-planning-for-the-future-foodsystem-of-kabarole-district-2>.  
<https://www.fao.org/research-and-extension/ar/>  
<https://www.fao.org/research-extension-systems/agricultural-research/investments/ar/>  
<https://www.who.int/ar/publications/i/item/9789240051300>.
- 19- IFPRI 2023. ASTI . [www.asti.cgiar.org/data](http://www.asti.cgiar.org/data). 2023
- 20- International fund for Agriculture Development (IFAD)2022. <https://www.ifad.org/ar/%D8%A7%D984%D8%A8%D8%AD%D988%D8%AB-%D8%A7%D984%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D98%A%D8%A9-%D984%D8%A3%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D984%D8%AA-D986%D985%D98%A%D8%A9>.
- 21- Klerkx, L., Jakku, E. & Labarthe, P. 2019. A review of social science on digital agriculture, smart farming, and agriculture 4.0: new contributions and a future research agenda. NJAS: Wageningen Journal of Life Sciences, 90–91(1): 1–16. <https://doi.org/10.1016/j.njas.2019.100315>.
- 22- Lowder, S.K., Sánchez, M.V. & Bertini, R. 2021. Which farms feed the world and has farmland become more concentrated? World Development, 142: 105455 <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2021.105455>.
- 23- Mohareb, E., Heller, M., Novak, P., Goldstein, B., Fonoll, X. & Raskin, L. 2017. Considerations for reducing food system energy demand while scaling up urban agriculture. Environmental Research Letters, 12(12): 125004. <https://doi.org/10.1088/1748-1748/aa889b>.
- 24- Nader Noureldeen Mohamed2017 . Use of Groundwater in Nile Alluvial Soils and Their Fringes. Groundwater in the Nile Delta, Hub Env Chem, DOI 10.1007/698\_2017\_61, © Springer International Publishing AG 2017.



Papies, E.K. & Veling, H. 2013. Healthy dining. Subtle diet reminders at the point of purchase increase low-calorie food choices among both chronic and current dieters. *Appetite*, 7-1 :61 <https://doi.org/10.1016/j.appet.2012.10.025>.

25- Santos Valle, S. & Kienzle, J. 2020. Agriculture 4.0 – Agricultural robotics and automated equipment for sustainable crop production. *Integrated Crop Management Vol. 24*. Rome, FAO. [www.fao.org/3/cb2186en/cb2186en.pdf](http://www.fao.org/3/cb2186en/cb2186en.pdf).

26- Sekabira, H. & Qaim, M. 2016. Mobile money, agricultural marketing, and off-farm income in Uganda. *GlobalFood Discussion Papers*, No. 82. Göttingen, Germany, Georg-August-Universität Göttingen, Research Training Group (RTG) 1666 - GlobalFood. <http://hdl.handle.net/10419.140620/>

27- van der Ploeg, J.D., Barjolle, D., Bruil, J., Brunori, G., Costa Madureira, L.M., Dessein, J., Driess, Z. 2019. The economic potential of agroecology: empirical evidence from Europe. *Journal of Rural Studies*, 71: 46-61 <https://doi.org/10.1016/j.jrurstud.2019.09.003>.

28- Vecchio, R. & Cavallo, C. 2019. Increasing healthy food choices through nudges: a systematic review. *Food Quality and Preference*, 78: 103714. <https://doi.org/10.1016/j.foodqual.2019.05.014>.

29- Velasco-Muñoz, Aznar-Sánchez, Batlles-delaFuente & Fidelibus. 2019. Rainwater harvesting for agricultural irrigation: an analysis of global research. *Water*, 11(7): .1320 <https://doi.org/10.3390/w11071320>.

30- WB2022. <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/202202/%D8%A7%84%9D981%D8%B5%D920%84%D8%A7%D984%D8%AB%D8%A7%D984%D8%AB%20-%20%D982%D8%B7%D8%A7%D8%B920%D8%A7%D984%D8%B2%D8%B1-%D8%A7%D8%B9%D8%A920%D988%D8%A7%D984%D985%D98%A%D8%A7%D%A9.pdf>

31- WFP. 2020. WFP mobile money transfers change urban lives in Zimbabwe .

32- WFP. 2022. ShareTheMeal | WFP Innovation.

33- جريت - جان ستادز 2015، قدرات البحث والتطوير في مجال الزراعة في العالم العربي: تقدم إيجابي غير أن التحديات مازالت قائمة،

34- دور البحوث العلمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي - دراسة حالة دول شمال إفريقيا، 2019. أ. قميتي عفاف، د. بوفاتح فريح مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ISSN 6132-1112 مجلد 15 / العدد 21 السنة: 2019 ، ص 21-36.

35- منظمة الأغذية والزراعة (2023). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية روما، 2023. -منظمة الأغذية والزراعة 2018 . العلوم والابتكارات والتحول الرقمي في خدمة سلامة الأغذية.

36- <https://www.fao.org/3CA2790ar/ca2790ar.pdf>.

37- منظمة الأغذية والزراعة. 2022 . حالة الأغذية والزراعة 2022. الاستفادة من الأتمتة من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية. روما. <https://doi.org/10.4060/cb9479ar>

38- منظمة الصحة العالمية. 2022 . محفزات لتعزيز الأكل الصحي في المدارس: موجز السياسات. جنيف، سويسرا.

39- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2022، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، أغسطس 2007.

40- المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023. إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 202